اعلن ان الرئيس فورد سيطلب من الكونغرس مساعدات لاسرائيل تقدر بـ ١ر٨ مليار دولار في الوقت الذي تطالب فيه بمبلغ يفوق ٢ر٢ مليار دولار • لذا فقد اعلن رابين ان « سنة ١٩٧٦ ستكون اصعب من سابقتها ، ويستحسن بنا ان ندرك ذلك ونستعد له » (يديعوت احرونوت ، ٢٤ / ١٠ / ٧٥) •

وكانت الحكومة الاسرائيلية قد اجرت في اواخر السنة الماضية بحثا اقتصاديا شاملا القى خلاله وزير المالية رابينوفيتش تقريرا شاملا حول الوضع الاقتصادي خلال تلك السنة ، وما يتوقعه خلال السنة الحالية • وورد في هذا التقرير ان « المشاكل التي تواجهنا اليوم لا يمكن حلها خلال سنة او سنتين ، فالمطلوب مضي دائم وبدون تراجع في الطريق الذي اخترناه ، على مدى عدة سنوات حتى ينخفض العجز في ميزان المدفوعات الى مدى نستطيع تحمله ، بواسطة استيراد عادي لرأس المال ، وبدون تعلق بمساعدات ضخمة من دول اجنبية • ان السنتين المقبلتين ستكونان في غاية الصعوبة ، اجتماعيا واقتصاديا » (دافار ، ٢٧ / ١٠ / ٧٥) • وعدد رابينوفيتش المشاكل التي واجهها الاقتصاد الاسرائيلي خلال سنة ١٩٧٥ ومنها : (١) انخفاض الهجرة • فأحد عوامل الانخفاض في الطلب وفي سرعة النمو الاقتصادي خلال السنتين الاخيرتين هو الانخفاض الكبير في الهجرة ، اذ بلغ عدد المهاجرين في سنة ١٩٧٥، ١٨ الف فقط مقابل٣٢ الفا في سنة ١٩٧٤ و ٥٤ الفا في سنة ١٩٧٣ • ورافق هذا الانخفاض في الهجرة حركة نزوح كبيرة ايضا • (٢) البطالة • فقد بلغت نسبة العاطلين عن العمل في سنة ١٩٧٥ ، ٣ر٤ ٪ من الطاقة البشرية العاملة في اسرائيل ، مقابل ٣ ٪ في السنة عام ١٩٧٤ • (٣) انخفاض الانتاج الصناعي عن المستوى الذي وصله في النصف الثاني من سنة ١٩٧٤ • اما في القطاع الزراعي فقد استمر الانتعاش رغم الانخفاض في النشاط العام ، وذلك بفضل زيادة استهلاك المنتوجات الزراعية في الصناعة والتصدير • (٤) انخفاض بنسبة ٥ر١٧ ٪ في الاعمال في فرع البناء ، وانخفاض بالاستثمارات بنسبة ٥ ٪ • (٥) انخفاض بالاستهلاك الفردي بنسبة ٣ ٪ مع حدوث ارتفاع بنسبة ١ ٪ فقط في الاستهلاك العام • اما الاستهلاك الامني المحلي فقد طرأ عليه انخفاض بنسبة ٤ ٪ ، مقابل ذلك ازدادت الواردات الامنية المباشرة بنسبة ١٨ ٪ • (٦) ارتفاع جدول غلاء المعيشة بنسبة ١١ ٪ وارتفاع مستوى الاجور بنسبة ٣٢ ٪ • (٧) عجز في ميزان المدفوعات بنحو ٣ر٧ مليار دولار في نهاية سنة ١٩٧٥ ، مقابل ٣ر٣٥ مليار دولار في سنة ١٩٧٤ • ويعود هذا العجز الى الفرق القائم بين الواردات التي بلغت ٧ر٧ مليار دولار ، وبين الصادرات التي بلغت اربع مليارات دولار • اما ديون اسرائيل الخارجية فوصلت مع نهاية السنة الى ٧ر٥ مليار دولار ، بزيادة قدرها ١ر٣ مليار دولار عن سنة ١٩٧٤ (دافار ، هآرتس ، ٢٧ / ١٠ / ٧٥) •

رغم هذه الحقائق تشير اوساط وزارة المالية الى « ان الاجراءات الاقتصادية التي اتبعت خلال السنة الاخيرة ، قد حققت جزءا من اهدافها • فقد انخفض مستوى المعيشة وحدث انخفاض كبير في الاستهلاك الفردي ، وتقلص حجم الواردات • وبدأت تلمس فائدة بعض الاجراءات الاقتصادية ، في الفتور الذي يسود بعض الفروع الاقتصادية • فقد انخفضت سرعة التضخم المالي من ٥٦ ٪ في السنة الى ٢٣ ٪ هذه السنة • كذلك تم ادخال بعض الاصلاحات الهامة ، مثل الاصلاح في ضريبة الدخل واقتطاع علاوة غلاء المعيشة واتباع سياسة « التخفيض الزاحف » في قيمة الليرة الاسرائيلية » (دافيد ليفكين ـ دافار ، ٢٣ / ١١ / ٧٥) •

كذلك تطرق وزير المالية رابينوفيتش اثناء حديثه خلال النقاش الاقتصادي في الحكومة الى سنة ١٩٧٦ ، قائلا ان الحكومة لا تملك بدائل حقيقية في سياستها الاقتصادية للسنة الحالية ، وذلك على ضوء التوقعات والتطورات التي يمكن ان تحدث خلالها • واوضح انه ستكون هناك حاجة الى اتباع خطوات غير عادية قبل ما يتعلق بميزانية السنة الحالية وذلك من اجل عدم التعرض للمكاسب الاولية